

الكتاتنى: "الحرية والعدالة" لن يشارك في مظاهرات "عودوا إلى ثكناتكم"



الخميس 6 أكتوبر 2011 12:10 م

أكد الدكتور محمد سعد الكتاتنى الأمين العام لحزب الحرية والعدالة أن الحزب لن يشارك في مظاهرة الجمعة المقبلة 7/10/2011م ودعا الأمين العام لحزب الحرية والعدالة كافة الأحزاب والقوى السياسية والحركات الشبابية وجميع المشاركين في جمعة "عودوا إلى ثكناتكم" إلى وضع مصلحة مصر في المرتبة الأولى والأخيرة، والترفع عن المصالح الشخصية، والحفاظ على مكتسبات هذه الثورة وحمايتها

وطالب الكتاتنى المجلس العسكري ومجلس الوزراء بسرعة إصدار قانون للعزل السياسي لمنع رموز وكوادر الحزب الوطني المنحل من المشاركة في العمل السياسي لمدة عشر سنوات

وطالب الكتاتنى المسؤولين بأن يكون لديهم رؤية واضحة لإدارة المرحلة المقبلة في البلاد؛ والتي يجب أن تنتج نحو الاستقرار، ووضع جدول زمني لا يحتوي أي تأجيل للانتخابات أو تمديد للفترة الانتقالية التي يجب تجاوزها بأسرع وقت ممكن، حتى يتم الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة، ووضع أسس التنمية والتطور التي يسعى إليها كافة الشرفاء في مصر

كما تقدم الأمين العام للحزب بخالص التهاني للشعب المصري العظيم وللجيش المصري قادة وضباط وأفراد بمناسبة ذكرى انتصار السادس من أكتوبر، الذي استطاع أن يحرر قوات العدو الوحيد لمصر حتى الآن وهو العدو الصهيوني

وأشار الكتاتنى إلى أن الجيش الذي استطاع أن يحقق بتوفيق من الله انتصاراً عظيماً حفظه حتى الآن، عليه أن يسعى إلى تسليم السلطة والرجوع إلى ثكناته في أقرب وقت ممكن وفق جدول زمني معين ليستكمل دوره الاساسى في حماية الأمن القومي المصري في ظل كثرة المتربصين به

وأشار الأمين العام أن الشعب المصري الباسل الذي انتزع مع القوات المسلحة حريته إبان حرب أكتوبر 1973 كرر هذه التجربة الرائعة مع ثورة 25 يناير حيث اثبت الشعب انه قادر أن يحمي حريته مهما تجر الظالمون عليه .

وأكد الكتاتنى أن الشعب المصري بأكمله يعتز ويفخر دائماً بهذا النصر العظيم الذي يجسد ملحمة البطولة والشجاعة والفداء التي قدمتها القوات المسلحة في معارك الشرف والكرامة من أجل تحرير تراب هذا الوطن .

وفي جانب آخر، قال الكتاتنى أن الأحداث المؤسفة التي تظهر بين وقت وآخر بين عصري المجتمع المصري ما هي إلا أحداث فردية لا تعبر بأي حال من الأحوال عن مصر الجديدة التي يجب أن تكون بعد الثورة في إطار من المواطنة الحقيقية .

وأضاف الكتاتنى إلي أن مصر في حاجة إلي مزيد من التوافق والالتزام بالقانون والحفاظ علي الحقوق والحريات التي لا يجب ان يتم تجاوزها .

ويفت النظر إلي أن ما حدث مؤخراً في أسوان وامتد إلي احتجاجات في القاهرة يعبر عن غضب يجب ان يتم حوار واسع حوله بين الإطراف أصحاب المشكلة الاخيرة ليتم حله في إطار من القانون .

ويؤكد إلي أن أخواتنا الأقباط جزء لا يتجزأ من مصر وعليهم ان يتحملوا مع الجميع مسؤولية تجاوز هذه المرحلة الانتقالية الحساسة والتغلب علي الأزمات الصغيرة والتشاور مع الجهات المسؤولة والقوى السياسية والشعبية لحلها في إطار من قانون البلاد الملزم للجميع